مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 290 (من 23 فبراير إلى 2 مارس 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

المشكلة بين باكستان والهند وتأثيرها على المنطقة

العلاقات المتوترة بين باكستان والهند 4

المشكلة الجديدة بين باكستان والهند 5

تأثير المشكلة على المنطقة 6

ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الأفغان بفعل الهجمات الجوية

ارتفاع عدد الضحايا المدنيين 9

الهجمات الجوية على أماكن مذهبية والمأهولة بالسكان 9

تداعيات الهجمات الجوية بشكل عشوائي 10

النتائج 11

مقدمة

تقاتلت الدولتان الباكستانية والهندية فيما بينهما منذ عام ١٩٤٧م ثلاث مرات قتل فيها مئات الآلاف كما هجر ديارهم مئات الآلاف الآخرون. توترت العلاقات بين البلدين مرة أخرى بسبب الهجوم الذي وقع أخيرا بسيارة مفخخة على الجزء الهندي من كشمير. ثم هجمت الطائرات الهندية على منطقة بالاكوت الباكستانية، وحصلت مناوشات بين الطرفين بالقرب من الحدود المشتركة وأسقط الطرفان أحدهما الطائارت الحربية للطرف الآخر.

أبدت الولايات المتحدة والاتحاد الأروبي وروسيا والصين قلقهم من التوتر الحاصل بين الهند وباكستان، لأن التوتر بين الدولتين النوويتين يمكن أن يخرج عن السيطرة، ولذلك يجب على كل واحد منهما ضبط النفس وعدم اتخاذ إجراءات عسكرية ضد الآخر.

التوتر في العلاقات الباكستان الهندية، والتوتر الأخير بين البلدين وتأثيرها على المنطقة؛ موضوعات نتحدث عنها في الجزء الأول من التحليل الأسبوعي.

وخصص الجزء الثاني من تحليلنا الأسبوعي بازدياد الهجمات الجوية في أفغانستان واستهداف هذه الهجمات لبيوت الأهالي والمسلجد والمدارس الدينية. مع أن عملية السلام في أفغانستان أصبحت سريعة وأكثر جدية في الأشهر الأخيرة؛ ولكن ازدادت الهجمات الجوية والعمليات الليلة للقوات المشتركة الأفغانية والأجنبية على بيوت الأهالي، كما ارتفعت عدد الضحايا المدنيين الأبرياء نتيجة لتلك الهجمات أكثر من أي وقت مضى.

المشكلة بين باكستان والهند وتأثيرها على المنطقة

في الرابع عشر من فبراير من العام ٢٠١٩م الجاري وقع هجوم بسيارة مفخخة على القوات الهندية في الجزء الهندي من كشمير، وقتل فيه حوالي ٤٥ شخصا. ألقت الهند مسؤولية هذا الهجوم على الاستخبارات الباكستانية وهدد بالانتقام من باكستان.

بعد هذه التهديدات الهندية طلبت باكستان من منظمة الأمم المتحدة أن تلعب دورها في التخفيف من حدة هذه المشكلة؛ إلا أن القوات الجوية الهندية قصفت الثلاثاء الماضي (٢٦ فبراير ٢٠١٩م) منطقة بالاكوت في بختونخوا الباكستانية وقالت أنها استهدفت مراكز لحركة جيش محمد المسلحة.[1]

[1] *جيش محمد جماعة مسلحة متشددة في باكستان، أعلنت عن وجوده عام ٢٠٠٠ م، وعلى رأسه مولانا مسعود أظهر. تحملت هذه الجماعة مسؤولية الهجوم على مبنى البرلمان الهندي في العاصمة دلهي عام ٢٠٠١ م. أدخلت الهند وبريطانيا وأمريكا جماعة جيش محمد منذ البداية في قائمة الإرهاب، كما أعلن الحاكم العسكري الباكستاني الجماعة مخالفة للقانون وفرض على أميرها قيد الإقامة الجبرية؛ لكن أمير الجماعة تمارس مهامه تحت مسمى جماعة (خادم الإسلام) في باكستان.*

بعد يوم من هذا الهجوم (٢٧ فبراير ٢٠١٩م) حدثت مشكلة جوية بين باكستان والهند. باكستان تتحدث عن إسقاطها طائرتين هنديتين والقبض على طيار هندي، ولكن الهند تتحدث عن إسقاطها لطائرة باكستانية وأخرى هندية سقطت بنفسها.

العلاقات المتوترة بين البلدين النوويين باكستان والهند، والمشكلة الجديدة بين البلدين وتأثيرها على المنطقة؛ موضوعات نتطرق إليها في هذا التحليل.

العلاقات المتوترة بين باكستان والهند

بعد تقسيم الهند وتشكيل باكستان سنة ١٩٤٧م وقعت بينهما ثلاث حروب دموية خلال ٧٢ عاما. مع أن هذه الحرب كانت على منطقة كشمير؛ إلا أن كشمير مازالت منطقة مقسمة ومتنازع عليها، والشعب في كلا طرفي الحدود من هذه المنطقة يواجهون مشكلة النزاع بين الجماعات المتشددة.

حرب كشمير الأولى: انفصلت باكستان من الهند عام ١٩٤٧م وظهرت كدولة مستقلة. في شهر أكتوبر من هذا العام حاولت باكستان إحكام سيطرتها على منطقة «جامو وكشمير»، وقامت بهجوم عسكري على هذه المنطقة؛ لكن «هري سنک» حاكم المنطقة طلب من الهند المساعدة، واشترطت الهند في مساعدتها له توقيع معاهدة إلحاق المنطقة بالهند ما أدى إلى الحرب الأولى بين باكستان والهند. استمرت هذه الحرب إلى شهر يناير من عام ١٩٤٩م، وفي النهاية استطاعت باكستان السيطرة على قرابة ثلث منطقة كشمير، وتسميه حتى الآن «كشمير الحرة».

حرب كشمير الثانية: بدأت الحرب الثانية بين باكستان والهند عام ١٩٦٥. كانت الحرب على تلك المناطق التي وقعت عليها الحرب الأولى. باكستان هي التي بدأت الحرب بإعلانها عن عملية عسكرية لها على منطقة جبل الطارق في جامو وكشمير واستمرت الحرب إلى شهر سبتمبر من هذا العام.

كانت الحرب على المناطق الحدودية الدولية من قبل القوات الماشية من الدولتين، واستمرت الحرب خمسة أشهر وألحقت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات بكلا الطرفين. انتهت الحرب في النهاية بإعلان وقف إطلاق النار من قبل منظمة الأمم المتحدة و «بيان تاشكند».

حرب كشمير الثالثة: بعد نهاية الحرب الباكستانية الهندية الثانية ظهرت فكرة انفصال بنغلاديش في شرق باكستان والتي تبعد عن باكستان الحالية آلاف الكيلومترات، وفي النهاية رفع البنغاليون شعار الانفصال وطالبوا بالاستقلال. قامت الحكومة الباكستانية في شهر مارس من عام ١٩٧١م بعملية عسكرية لقمع حركة باكستان الشرقية أيام حكم رئيس الوزراء يحيى خان. واشتد أوار الحرب واتسعت رقعتها عندما تدخلت القوات العسكرية الهندية لمساعدة البنغاليين. تقاتلت القوات الهندية مع باكستان حوالي ١٤ يوما، وانهزمت باكستان في النهاية واعترفت الهند ثم باكستان ببنغلاديش كدولة مستقلة.

المشكلة الجديدة بين باكستان والهند

تأزمت العلاقات بين باكستان والهند منذ أيام والتي لم تكن طيبة في الأصل منذ سبعة عقود، وحصلت مناوشات بين قوات الطرفين على الحدود المشتركة في كشمير.

المسؤولون الهنود قالوا يوم الثلاثاء الماضي: «وفقا للمعلومات الاستخباراتية تم استهداف أكبر مركز لجيش محمد في منطقة بالاكوت الباكستانية وقتل وجرح خلال الهجوم عدد من مسلحي هذه الجماعة». مع أن آصف غفور المتحدث باسم الجيش الباكستاني رفض ادعاء الهند وقال أن الطائرات الهندية تجاوزت منطقة كشمير ودخلت ثلاثة أميال إلى الحدود الباكستانية وألقت قنابل على منطقة جبلية ودمرت عددا من الأشجار؛ إلا أن سكان بالاكوت في منطقة بختونخوا قالوا للمراسلين أنهم سمعوا أصوات الطائرات والقصف في المنطقة.

بعد الهجوم الهندي هذا اجتمع رئيس الوزراء الباكستاني عمرانخان بأعضاء مجلس الأمن القومي فى بلاده وقال أنه سيرد على الهجوم الجوي للهند في وقت مناسب. بعد الهجوم الهندي انتشر تقارير عن إسقاط كل من الطرفين لطائرات الطرف الآخر. تدعي باكستان أنها أسقطت طائرتين هنديتين وألقت القبض على طيار أحدهما حيا، ونشر الفيديو في الإعلام؛ ولكن الهند تتحدث عن سقوط طائرة هندية وأخرى باكستانية.

مع توتر العلاقات بين إسلامباد ودلهي قال رئيس الوزراء الباكستاني عمرانخان: يجب على باكستان والهند التعقل وضبط النفس، لأن الحرب ليست لصالح أي من الطرفين، وباكستان لاتريد الحرب. وطلب من الهند حل الخلافات والمشاكل عن طريق الحوار، وأن باكستان مستعدة للتحدث حول جميع القضايا بما فيها قضية جامو وكشمير.

بالإضافة إلى ذلك؛ طالبت باكستان منظمة الأمم المتحدة بلعب دورها للتخفيف من حدة التوتر، وسلمت باكستان الطيار الهندى الأسير إلى بلده، يبدو أن جهود باكستان تنصب في عدم تأزم العلاقات بينها وبين الهند. وأن السبب في الموقف الباكستاني هذا أنها في هذا الوقت تحت الضغوط الدولية لدعمها الإرهاب من جهة، ومن جهة أخرى بالإضافة إلى الخلافات الداخلية تواجه أزمة اقتصادية كبيرة، لهذا السبب تحاول إسلامآباد أن لاتؤدي الخلافات مع الهند إلى حرب كبيرة أخرى.

في جانب آخر يبدو أن تصريحات الهند الشديدة وهجومها الجوي على باكستان ما هي إلا لعبة سياسية يحاول مودي بذلك كسب التأييد الشعبي في الانتخابات البرلمانية القادمة.

تأثير المشكلة على المنطقة

إن باكستان والهند دولتان كبيرتان ومهمتان في المنطقة، لو أدت المشكلة الموجودة بين هاتين الدولتين إلى الحرب بينهما؛ سيكون لها أثر مباشر على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في المنطقة. لأن الحروب السابقة بين باكستان والهند لم تلحق أضرارا كبيرة بكلتا الدولتين فقط؛ وإنما كان لها أثر بالغ على الوضع في المنطقة. كما أن لكلا البلدين صداقة استراتيجية مع بعض دول المنطقة، وتأزم العلاقات بين البلدين يزيد القلق من إيجاد الخلافات بين مختلف الدول على مستوى المنطقة.

مع توتر العلاقات بين باكستان والهند في الأيام الأخيرة منعت إدارة الخطوط الجوية الباكستانية عبور جميع الطائرات من فوق أراضيها لأجل غير مسمى، ما ألحق أضرارا مالية بالشركات الجوية التجارية من جهة، ومن جهة أخرى أدى إلى المشكلات وتأخير السفر لمئات من الأشخاص.

تتفاقم المشكلة بين باكستان والهند في وقت تجري مفاوضات بين أمريكا وطالبان للسلام في أفغانستان. مع أن المسؤولين الباكستانيين قالوا أن توتر العلاقات بين باكستان والهند سيؤثر على مفاوضات السلام في أفغانستان؛ إلا أن الحكومة الأفغانية ترفض تصريحات إسلامآباد وتقول أن المشكلة بين باكستان والهند لن تلحق أي ضرر بعملية السلام في أفغانستان.

يبدو أن باكستان مستعدة للتعاون مع عملية السلام الأفغانية تحت الضغوط الأمريكية الشديدة، ويدل على ذلك إطلاق سراح الملا عبدالغني برادر و وصوله إلى قطر؛ إلا أن القول بتأثر عملية السلام كما يقال، التوقعات تقول أن العملية ستمضى قدما وفق البرنامج الأمريكي، وتريد باكستان تخفيف الضغوط الهندية والدولية عن نفسها وحل المشكلة عن طريق الحوار.

بشكل عام؛ يجب القول أن المشكلة الموجودة بين باكستان والهند ليست لصالح البلدين والمنطقة. يجب على الطرفين ضبط النفس، كما يجب على المجتمع الدولي تخفيف حدة المشكلة، والسعي لحلها عن طريق الحوار. انتهى

ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الأفغان بفعل الهجمات الجوية

تظاهر مئات من سكان محافظة وردك الأسبوع الماضي في كابل للتنديد بالهجمات الجوية والعمليات الليلة التي تشنها القوات المشتركة الأفغانية والأجنبية على مديرية "جلغه" بهذه الولاية (وردك). أدان المتظاهرون مقتل المدنيين في العمليات الأخيرة للقوات المشتركة في مديرية جلغه وهددوا بقطع طريق كابل - قندهار إن لم توقف الحكومة هذه الهجمات العمياء.

قتل وجرح قبل أيام أكثر من عشرين مدنيا بينهم نساء وأطفال في قرى دراني، وبابك، وشورتوغي، وتشوتو من مديرية جلغه بمحافظة وردك بفعل القصف الجوي للقوات المشتركة الأفغانية والأجنبية. تم استهداف مسجد ومدرسة في هذه الهجمات للقوات المشتركة إضافة إلى القصف الجوي على بيوت الأهالي.

أدت الهجمات الجوية للقوات المشتركة الأفغانية والأجنبية وعملياتها الليلية أخيرا إلى وقوع ضحايا كثيرة في صفوف المدنيين. يقول مكتب النيابة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في أفغانستان في تقريره الأخير حول الضحايا في صفوف المدنيين أن الإحصائيات تشير إلى أن الخسائر في صفوف المدنيين بفعل الهجمات الجوية عام ٢٠١٨م ارتفعت بالنسبة للعام الماضي.

ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، والهجمات الجوية على أماكن مذهبية المأهولة بالسكان، وتداعيات مثل هذه الأحداث؛ هي موضوعات نتطرق إليها في هذا التحليل.

ارتفاع عدد الضحايا المدنيين

اتسعت رقعة الحرب بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، وأصبح الوضع الأمني للبلاد أكثر اضطرابا سنة بعد سنة، ومع اشتداد أوار الحرب وازدياد هجمات المعارضة المسلحة؛ ازداد القصف الجوي للقوات الأفغانية والأجنبية، وأدت إلى وقوع ضحايا كثيرة في صفوف المدنيين في كثير من الأحيان.

طبقا للتقرير السنوي لمؤسسة يوناما والذي تم نشره الأسبوع الماضي؛ شوهد ارتفاع ملحوظ في عدد الضحايا من المدنيين بفعل الهجمات الجوية للقوات الأفغانية والأجنبية عام ٢٠١٨م. وارتفعت نسبة الخسائر بنسبة ٦٠٪ من العام ٢٠١٧م، كما ارتفع عدد القتلى المدنيين نتيجة للهجمات الجوية بنسبة ٨٢٪ من العام الماضي. جاء في التقرير الأخير لمؤسسة يوناما أن حوالي ١٠٩٩٣ مدنيا سقطوا بين قتيل وجريح في الحرب الأفغانية عام ٢٠١٨م (٣٨٠٤ قتيلا و٧١٨٩ جريحا). تشير الإحصائيات عن خسائر المدنيين عام ٢٠١٨م إلى ارتفاع ٥% بالنسبة لعام ٢٠١٧م، لأن عدد الضحايا المدنيين في هذا العام كان ١٠٤٥٣.

نُسِبَ القسم الأكبر من الضحايا المدنيين في هذا التقرير (٦٠٪) إلى المخالفين للحكومة الأفغانية (طالبان ٣٧٪، الدولة الإسلامية – داعش ٢٠٪، بقية الجماعات المسلحة ٦%)، كما نُسِبَ ٢٤% من الضحايا المدنيين إل القوات المؤيدة للحكومة الأفغانية (القوات الأفغانية ١٤%، القوات الأجنبية ٦%، والجماعات المسلحة الأخرى ٤%).

الهجمات الجوية على أماكن مذهبية والمأهولة بالسكان

بعد الإعلان عن استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة لأفغانستان وجنوب آسيا؛ فإن الهجمات الجوية للقوات المشتركة الأفغانية والأجنبية ازدادت بشكل ملحوظ، إلا أن هذه الهجمات أدت إلى مقتل المدنيين الأفغان، واستهدفت في كثير من الأحيان المدارس الدينية والمساجد وبيوت الأهالي بدلا من أن تستهدف المعارضة المسلحة.

الهجوم الجوي الذي وقع في أبريل ٢٠١٨م في محافظة كندز على مدرسة دينية عندما كان الطلاب وبينهم أطفال يحتفلون بإتمامهم حفظ القرآن الكريم، قُتِل وجُرِح في هذا الحفل بفعل الهجوم الجوي للقوات الأفغانية أكثر من مائة مدني بينهم أطفال. مع أن الحكومة الأفغانية ادعت أن المشاركين في هذا الحفل هم من قادة حركة طالبان؛ إلا أن الحركة وهيئات التحقيق رفضت ادعاءات الحكومة.

تقول التقارير أن القوات الأمريكية أحرقت مدرسة (حميد المدارس) الدينية والتاريخية في محافظة كابيسا في ١٩ فبراير ٢٠١٩م، كما دمروا منزلين سكنيين باستخدام مواد متفجرة، كما تم تدمير مدرسة أخرى بواسطة المتفجرات في محافظة لوجر في هجوم للقوات المشتركة الأفغانية والأجنبية.

بالإضافة إلى تدمير المدارس في محافظتي كابيسا ولوجر؛ فإن القوات المشتركة الأفغانية والأجنبية دمرت بيتا ومسجدا ومدرسة دينية في مديرية جلغه بمحافظة وردك، وقتلت وجرحت أكثر من عشرين شخصا بينهم نساء وأطفال.

ازدادت الهجمات الجوية والعمليات الليلية للقوات المشتركة عامة، سيما استهداف المناطق المدنية مثل المدارس والمساجد في الآونة الأخير ة بشكل غير مسبوق من قبل القوات المشتركة الأفغانية والأجنبية. مع أن بعض السياسيين وأعضاء البرلمان طالبوا بوقف العمليات الليلية وقتل المدنيين؛ إلا أن هذه العمليات لم تَقِل حتى الآن.

تداعيات الهجمات الجوية بشكل عشوائي

تم استهداف بيوت المدنيين والمسلجد والمدارس تحت مسمى مكافحة الإرهاب خلال ١٨ عاما الماضية من الحرب الأفغانية الجارية، وغمضت الحكومة عينها في كل مرة عن قتل النساء والأطفال الأبرياء بحجة أن القصف وقع خطأ، ولم تتخذ أي قرار بشأن مرتكبي مثل هذه الجرائم أو تعقيبهم قضائيا. وهذا الوضع له تداعياته وتأثيره بلاشك على رؤية الشعب في الذين يقومون بمثل هذه الممارسات:

الأول: استمرار الهجمات على المدنيين يؤدي إلى التباعد بين الحكومة والشعب. في مثل هذا الوضع لن يبق الشعب مكتوفي الأيدي، وسيبدون غضبهم ردا على الظلم الذي يمارَسُ ضدهم ويبحثون عن خيارات أخرى للإنقاذ بأنفسهم من هذا الوضع.

الثاني: قتل المدنيين الأبرياء عموما، وقصف المناطق الشعبية المأهولة بالسكان يثير الانزجار وردة فعل شعبي ضد مرتكبي هذه الحوادث ويلعب دورا كبيرا في استمرار الحرب في البلاد.

الثالث: تكثفت الجهود للتوصل إلى السلام في الأشهر الأخيرة أكثر من أي وقت، وقويت الآمال تبعا لذلك. في مثل هذا الوضع فإن تدمير المساجد والمدارس الدينية من قبل القوات المشتركة الأفغانية والأجنبية يلحق ضررا كبيرا بعملية السلام، ويثير شعور الانتقام لدى الشعب، ويولد الرؤى العدائية، ويجعل الطرف الآخر يشدد على شروطه أكثر من الماضي.

النتائج

بدأت المفاوضات المباشرة بين الأمريكيين وطالبان منذ أشهر، وكانت آخر جلساتهم الأسبوع الماضي في قطر وللمرة الخامسة، ويؤمل أن تنتهي هذه الحرب قريبا.

الحكومة الأفغانية لايُسمح لها بالمشاركة في المفاوضات المباشرة بين أمريكا وطالبان، فإن طالبان هم الذين يرفضون مشاركة الحكومة الأفغانية في هذه المفاوضات، لذلك يُعتقَدُ أن الحكومة تريد بتكثيفها من هجماتها الجوية وعملياتها الليلية الضغط على طالبان حتى يوافقوا على الجلوس مع الحكومة على طاولة المفاوضات، ولكن تبين خلال ١٨ سنة الماضية أن الضغوط العسكرية كانت تجربة فاشلة ولايمكن أن تحصل الحكومة بها على أي مكسب.

طريقة المواجهة بين الطرفين في أفغانستان منذ ١٨ عاما وعدم الالتزام بقوانين الحرب أدت إلى ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين. قتل الأطفال والنساء واستهداف المدنيين الأبرياء عموما؛ كل ذلك ينافي المعايير الإسلامية والإنسانية. مع أن آلافا من المدنيين يسقطون بين قتيل وجريح منذ ١٨ عاما من الحرب في أفغانستان؛ إلا أن الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لم يبديا أي ردة فعل تجاه هذه المذابح طيلة هذه الفترة.

مع كل ذلك؛ بشأن الهجمات الوحشية الأخيرة يجب على حكومة الوحدة الوطنية أن تخرج من صمتها والاكتفاء بالإدانة التي لاتغير شيئا، وتتابع مركتبي هذه الجرائم وتعاقبهم. بالإضافة إلى ذلك؛ تجب متابعة الأسباب المؤدية إلى وقوع هذه الجرائم حتى لا تتكرر مثل هذه الهجمات الوحشية في المستقبل، وإلا؛ فإن نتيجة تعاطي الحكومة مع مثل هذه الحوادث بهذه الطريقة ستؤدي إلى تقوية موقف المعارضة المسلحة.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com